مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ISSN : 2353-0472
المجلد5 ، العدد12، (ديسمبر2017) EISSN : 2600-6405

الامتيازات الاوربية في المغرب الأقصى - ظهورها وتطورها خلال القرنين 18 و19

الأستاذ: مصطفى بطراوي
جامعة البويرة

ملخص:

في هذا البحث محاولة للتعرف على التجاوزات الأجنبية و خلفياتها في المغرب الاقصى خاصة خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر . من خلال تتبع تطور نظام الامتيازات ضمن الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين . وذلك بالرجوع الى خلفيات تلك المعاهدات الخطيرة التي ابرمت خلال القرن 19 ، حيث انها ترتكز على الاتفاقيات المبرمة خلال القرن 18 . وبذلك ضمن الأوربيون حقوقا اقتصادية ، دينية و سياسية مكنتهم من ممارسة الضغوطات على المخزن المغربي ، واستطاعوا بذلك التمتع بامتيازات استطاعوا من خلالها استباحة حرمة المغرب ، والتغلغل في دواليب حكمه، والسيطرة على مقدراته . كل ذلك تمهيدا لاحتلاله.

Abstract:

This research tries to identify the excesses and backgrounds in Morocco maximum especially during the eighteenth and nineteenth centuries. By tracking the evolution of the system of privileges under agreements concluded between the parties. The backgrounds of these treaties concluded during the 19th century, serious, since it is based on the agreements concluded during the 18th century. Thus, European economic rights within religious and political pressure to rebuild the store, and were able to enjoy the privileges enabled them to violate the sanctity of Morocco, and penetrate the rims, and control abilities. And it's all prelude to occupation.

مقدمة:

لقد كان المغرب الأقصى يحتل موقعا هاما في سياق التبادل التجاري المتوسطي، نظرا لموقعه الاستراتيجي الهام، وانفتاحه على المحيط الأطلسي من جهة، وعلى البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، ولطول سواحله. وكان بين المغرب ودول أوروبا علاقات ظرفية، تتسم بنوع من التوازن حتى أواخر القرن الثامن عشر الميلادي.

ولم تكن الاتفاقيات المبرمة مع هذه الدول إلى حدود هذا العهد، تخضع لمنطق استعماري أو توسعي بل كانت تكتسي صبغة تجارية وتتميز ببعد دبلوماسي، هدفه تحصيل الهدنة لضمان أمن التجارة وتنشيطها لتطوير الاقتصاد.

غير أن الوضع تغير في بداية القرن التاسع عشر الميلادي بتطور المتغيرات الدولية. فخلال هذا القرن أخذت المدنية الغربية تضفي تأثيراتها على سائر بلدان العالم الإسلامي، التي صارت تُغزى بخطط محكمة الواحدة تلو الأخرى. حيث احتل نابليون بونابرت مصر، واحتلت بريطانيا العظمى القارة الهندية، وضعفت الدولة العثمانية رمز الخلافة الإسلامية، ودخلت في صراع ضد روسيا. ولم يكن المغرب ليبق بعيدا عن هذه التطورات، فقد عاش على غرار الدول العربية والإسلامية مجموعة من التحولات السياسية غيرت واقعه وتحكمت في مصيره السياسي.

ظهور الامتيازات بالمغرب الاقصى:

يندرج نظام الامتيازات ضمن منطق اقتصادي تحكم في المبادلات التجارية بين الدول الغربية من ناحية، والعربية والإسلامية من ناحية أخرى. ولم يكن المغرب لموقعه الاستراتيجي الهام، وانفتاحه على البحرين المحيطي والمتوسطي، وباعتباره صلة وصل بين إفريقيا وأوروبا من جهة، ودول الشرق الأوسط من جهة أخرى، ليسلم من هذه الظاهرة.

لقدارتبط المغرب، نتيجة المميزات السابقة الذكر، بعلاقات تجارية هامة مع دول البحر الأبيض المتوسط، وخاصة في الضفة الشمالية منه وذلك عبر العصور. غير أنه في الوقت الذي كان فيه الثقل الاقتصادي مستوطناً بالمنطقة الجنوبية من هذا البحر، كانت قوته الاقتصادية بحكم موقعه كوسيط تجاري، تضاهي مكانته السياسية وقوته العسكرية. فكان هو الذي يملي القرارات التجارية، ولكن الأمر تغيَر بالتحول الحاصل في الاقتصاد السياسي المتوسطي، وضعف الدولة العثمانية.

فبعد وصول الدولة العلوية للحكم وتوطيد دعائمه، اشتهر المولى إسماعيل (1672–1727) بتأسيس بنية عسكرية محكمة التنظيم، تجلت في تشييد الأسوار لتحصين المدن

وبناء القلاع، التي جاء بناؤها يستجيب لأغراض عسكرية وتجارية، تجلت في حماية المسالك والطرق التجارية داخل البلاد[1].وقد اشتهر هذا السلطان في سياق العلاقات الدولية باهتمامه بقضايا الأسرى، ووضع حد للقرصنة والشؤون السياسية والتجارية. وقد حاولت الدول الأوربية خلال عهد المولى إسماعيل، الحصول على معاهدات تضمن لها امتيازات في المغرب، على غرار ما كان سائدا بالدولة العثمانية. ولكن المولى إسماعيل لم يتجاوب مع هذا الأمر؛ لانشغاله بتحرير الثغور المغربية. حيث نجح في استعادة طنجة من الإنجليز عام 1684، الذين قاموا بتخريب جميع تحصيناتها قبل الانسحاب منها[2].

وخلال القرن الثامن عشر وقع المخزن المغربي[3] اتفاقيات مع بريطانيا شهدت على التقارب الحاصل بين البلدين، وركزت بالدرجة الأولى في مضامينها على فك الأسرى. ووقع المولى إسماعيل اتفاقية مماثلة مع فرنسا، شملت شؤونا مختلفة، كمبادلة الأسرى وقضايا القراصنة البحريين وعقد المعاهدات السياسية والتجارية[4]. بينما ظلت علاقته مع إسبانيا متوترة بسبب احتلالها لبعض الثغور المغربية، مثل المهدية والعرائش، وأصيلا، وسبتة [5]

وإذا كانت هذه الاتفاقيات قد شكلت علاقات سلمية بين المغرب ودول أوروبا، وأدت لنمو التجارة بحرية وأمان، فإن الإرهاصات الأولى لنظام الامتيازات، قد ظهرت على يد ابن السلطان إسماعيل المولى عبد الله (1729– 1757). حيث قام بالمصادقة على معاهدة السلام والتجارة مع إنجلترا،في 10جويلية 1729، وكان من أهم نصوصها :
أن تتم محاكمة الرعايا البريطانيين بموجب البند الثاني أمام قواد مغاربة فقط، بالاشتراك مع القنصل البريطاني وليس أمام القضاة.

ونص البند الرابع من المعاهدة على حق البريطانيين في شراء احتياجاتهم الغذائية، وغيرها من الضروريات من موانئ المغرب، وذلك لسد احتياجات أسطولهم، وحامية جبل طارق دون دفع أي رسوم جمركية عن تلك المشتريات [6].

كما عقد المولى عبد الله، معاهدة مع أمراء سبعة أقاليم من منطقة الفلامنكو.وبموجب هذه المعاهدة أعفي الرهبان من تفتيش صناديقهم وما يرد إليهم، واحترام خصوصية مساكنهم في سلا [7].

وبمبايعة محمد بن عبد الله (1757 – 1790) سلطانا على المغرب، استعادت البلاد قوتها وتمتعها من جديد بالأمن والاستقرار، واستمر ذلك خلال عهده. وإذا كان المولى إسماعيل قد أرسى القواعد العسكرية للدولة، وتحكم في بسط نفوذها في جميع مناطق

المملكة، فإن السلطان محمد بن عبد الله، قد أرسى القواعد الدبلوماسية، بعد أن تأكد له أن استقرار دعائم الدولة. فعمل على تطوير تجارتها وربط علاقات مع الدول الأجنبية [8].

وجاء المجال البحري للمغرب بارزا.فقد أدرك السلطان أهمية موقع المغرب الجغرافي، وانفتاحه على البحر الأبيض المتوسط من جهة، والمحيط الأطلسي من جهة أخرى. واعتبر أن استغلال هذا الميزة اقتصاديا ودبلوماسيا، ضمانان أساسيان لدعم الدولة [9].ولذا نجده قد أنشأ الأسطول البحري المعروف بالأسطول المحمدي، عام1759؛ كما أعاد بناء بعض المدن الساحلية كمدينة الفضالة والسويرة [10]؛ واسترجع أخر معقل برتغالي وهو مدينة الجديدة. كما أبرم مجموعة من المعاهدات، واتفاقيات سلام وتجارة مع الدول الأجنبية المختلفة، لتنشيط التجارة وحفظ السلم وضمان مصالح بلاده [11].

تطور الامتيازات الأوربية بالمغرب خلال القرن 18

وقد تميزت تلك المرحلة بمجموعة من الخصوصيات، التي ظلت مرتبطة بالنهوض بالمجال التجاري والرغبة في تطوير أساليبه. ومن ثمّ جاءت الاتفاقيات التجارية مع الدول الأجنبية المختلفة، تحمل في مضامينها بعض الامتيازات التي كان القصد منها، بناء على تصور السلطان محمد بن عبد الله، تسهيل التبادل التجاري، دون أن تؤثر آنذاك على أية معالم سياسية بارزة. كما لم تكن تشكل أي خطر على سيادة المغرب، ووحدته الترابية والاجتماعية. فقد بدأت خافتة التأثير في المجال السياسي "..كجرثومة صغيرة ضئيلة تكاد لا تلفت النظر، ثم نمت وربت حتى صارت ثعبانا قويا لم يفتأ يلف جسم المغرب بشدة ويضغط عليه بقوة، ويغرز فيه أنيابه السامة حتى أنهك قوته وأعجزه عن كل مقاومة ودفاع.."[12]

ومن أولى المعاهدات التي حفظت للأجانب بعض الامتيازات التجارية المعاهدة المغربية – السويدية عام 1763 التي أمنت لرعايا السويد:

حماية أرواحهم وأموالهم في سائر الموانئ والمدن الساحلية المغربية، بموجب البند الأول .

ومنحت لهم الحق في اختيار القناصل والسماسرة، وأسقطت الضريبة عن مستخدميهم بموجب البند الخامس عشر .

كما خول البند السابع عشر للقنصل السويدي، حق محاكمة الجناة من رعاياه حسب قانون دولته. وإذا حدث نزاع بين أحد رعايا السويد وبين غيرهم من الأجناس، فيتولى محاكمتهم السلطان المغربي والقنصل السويدي [13].

ومن بين تلك الاتفاقيات توقيع اتفاقيتين بين المغرب ومملكة البندقية، الأولى في جوان 1765، والثانية في شهر أكتوبر 1795؛ بالإضافة إلى معاهدة مع نابولي فيأكتوبر 1782[14].وبموجب بنود هذه المعاهدات يمنح رعايا هذه الدول: الحق في المجيء إلى المغرب والاستقرار فيه، والتنقل دون قيد أو شرط؛ كما يسمح لهم باختيار سماسرة مغاربة، لترويج تجارتهم وضمان حمايتهم وإعفائهم من كل الظرائب والتكاليف التي يفرضها المخزن؛ واعترفت هذه الاتفاقيات بقضاء قنصلي يفصل فيما بين رعاياهم حسب قوانين دولهم؛ بالإضافة إلى قضاء مشترك يحكم فيه القناصل إلى جانب الولاة المغاربة، فيما ينشأ من نزاع بين مغاربة وأجانب .

وفي قراءة في المعاهدة المغربية – الفرنسية التي عقدت في 28 ماي 1767، نجد أن بنودها جاءت لتقر مجموعة من الامتيازات للتجار الفرنسيين بالمغرب، ولم تكن بنودها من حيث المضمون تختلف عما سبقها من المعاهدات. حيث فرضت هي الأخرى :

-حرية التنقل للفرنسيين برا وبحرا في أنحاء المغرب، مع ضمان أمنهم وتخويلهم الحق في الاستقرار وتمتعهم بالحرية في البيع والشراء في جميع مدن وموانئ المغرب، وذلك بموجب البندين الثاني والخامس .

-وإعطاء الفرنسيين حق التمثيل القنصلي، ومنح القناصل الحق في اختيار التجار ورؤساء البحرية بموجب البند الحادي عشر. كما يضمن نفس هذا البند، حق محاكمة القناصل للرعايا الفرنسيين، ويضمن لهم حرية ممارسة معتقداتهم وشعائرهم الدينية، ويسقط عنهم جميع الالتزامات الجبائية .وبناء على البندين الثاني عشر والثالث عشر، يفضى النزاع الواقع بين الرعايا الفرنسيين والمسلمين بحكم يقر فيه السلطان أو نائبه، ووالي المدينة التي وقع فيها النزاع بحضور القنصل الفرنسي ولا يتولى الحكم القاضي [15].

ومنحت المعاهدة المغربية – الدانماركية عام 1767 لتجار ورعايا الدانمرك، نفسالامتيازات [16]. كما جاءت بنود المعاهدة المغربية – البرتغالية 1773شبيهة بشكل عام لبنود المعاهدات السابقة [17].

أما فيما يتعلق بالعلاقات مع بريطانيا، فقد كانت بشكل عام متوترة خلال عهد السلطان محمد بن عبد الله. وقد رفض بعد توليه العرش، تجديد اتفاقية السلام

والتجارة التي عقدها والده المولى عبد الله مع بريطانيا عام 1756. ومدها عاما آخر بسبب مساعدة الإنجليز وتمويلهم لعمه المولى المستضيء بالأسلحة على اختلاف أنواعها [18]. ثم عاد ووافق على مدها عاماً آخر، بشرط إرسال الملك جورج مبعوثا إلى المغرب وأن تكون لديه صلاحيات مطلقة للتباحث [19].وقد توترت العلاقات بين الطرفين المغربي والبريطاني، خاصة في العامين الأخيرين من حياة السلطان محمد بن عبد الله. وذلك لأن السلطات البريطانية، لم تعمل على مساعدته لتسهيل إيصال سفينتين حربيتين أهداهما إلى السلطان العثماني. حيث رفضت السلطات البريطانية تزويده بطاقم يتولى قيادة السفينتين إلى اسطنبول في أوت 1787، مع ضمان حمايتها من الروس أو المالطيين [20]. ووصل الأمر إلى حد أن السلطان وجه خطابا في شهر ماي 1788، إلى قناصل الدول الأوروبية بطنجة، يهددهم بإشهار الحرب على دولهم إذا قدموا أي مساعدة للحامية البريطانية في جبل طارق، والتي كانت تتزود إلى ذلك الحين، بكل ما تحتاج إليه من المغرب [21].

أما العلاقات مع إسبانيا فقد كانت جيدة. حيث عقد المغرب معاهدة معها في ماي 1767، تنص على السماح لرعايا الإسبان بالصيد في سواحل المغرب الأطلسية، الممتدة حتى أغادير جنوبا، على أن يستغل الإسبان وحدهم هذا الحق. ثم عقدت اتفاقية الصداقة والتجارة في ماي 1780. تمكنت بموجبها شركة كامباناريسو (Campanarisso) الإسبانية من تنشيط التبادل التجاري مع المغرب عن طريق فرعها بالدار البيضاء [22].
وبعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776، أعرب السلطان محمد بن عبد الله، عن شعوره الودي نحو الجمهورية الجديدة وصرح بأنه: " لن يعتدي رعاياه على السفن الأمريكية وأنه يرغب في عقد معاهدة صداقة وتجارة مع الولايات المتحدة". وعقدت أول معاهدة سلم وتجارة بين الولايات المتحدة والمغرب عام 1788. وجاءت بنود هذه الاتفاقية مماثلة للمعاهدات السابقة المبرمة مع الدول الأوروبية. وكان الدافع الأول للولايات المتحدة الأمريكية من عقد هذه المعاهدة، هو ضمان حماية المخزن لسفنها ورعاياها بالمغرب، ودعم العلاقات التجارية بين الدولتين [23].

وهكذا يتبين لنا أن السياسة الانفتاحية التي سلكها السلطان محمد بن عبد الله، وتبنيه لسياسة العلاقات التجارية المتوسطية والمحيطية، الذي وقع بموجبها عدة اتفاقيات مع الدول الأجنبية، قد شكلت الأرضية المواتية التي حصلت بموجبها هذه

الدول على عدة امتيازات تجارية. وبذلك شكل عهد محمد بن عبد الله، مرحلة تاريخية هامة لدراسة القواعد الأساسية، التي سيقوم عليه نظام الامتيازات التجارية فيما بعد.

العلاقات المغربية الأوربية مع مطلع القرن 19.

غير أن هذه المرحلة تلتها أخرى على عهد السلطان سليمان (1792-1822). فتميزت بما يعرف بسياسة الاحتراز، التي فرضها الوضع الدولي العام آنذاك، وما عرفه من جراء مؤتمر فيينا1815، ومعاهدة إيكسلاشابيل(Aix-La-Chapelle) 1818. التي فرضت على هذا السلطان وضع حد للقرصنة "الجهاد البحري". حيث اضطر إلى منع رؤساء الأسطول المغربي، من الجهاد في البحر، ووزع بعض قطعه على الإيالات المجاورة للمغرب، مثل الجزائر وطرابلس. أما الباقي فقد أنزل منه المدافع، وأقر بذلك حل الأسطول المغربي، مما فرض على المغرب عزلة سياسية، وذلك لخشية المولى سليمان، من تدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية لبلاده [24].

وقد سلك السلطان سليمان هذه السياسة مع الدول الأجنبية، إدراكا منه للواقع السياسي لهذه البلدان ولمراميها التوسعية. خاصة بعد أن أصبح مفتقدا لجميع وسائل الدفاع على السواحل؛ وبعد أن رأى نابليون بونابرت يحقق الانتصارات الفرنسية المتوالية على أوروبا، ثم زحفه بعد ذلك بجيوشه على مصر عام 1798. ليمد نفوذ الإمبراطورية الفرنسية إلى العالم الإسلامي.

وإذا كانت هذه السياسة قد أدت إلى عزل المغرب عن العالم الخارجي دبلوماسيا، فقد كان لها انعكاس مباشر على النشاط التجاري. حيث فرض السلطان تعريفة جمركية تقدر ب 50%، على التبادل التجاري بين المغرب وأوروبا. كما حدد تنقل الأجانب الذين كانوا يقيمون بالمغرب ويتمتعون بحرية العمل والتنقل داخل البلاد، وأصدر أوامره بإقامتهم في بعض المدن الساحلية. وجعل من مدينة طنجة مقرا لممثلي الدول الأجنبية المعتمدين في المغرب، بحيث تكون اتصالاتهم مع السلطان أو رجال المخزن عن طريق حاكم طنجة [25].وعلى الرغم من ذلك، إلا أن هناك بعض الاستثناءات، حيث حافظ السلطان سليمان على علاقات ودية مع بعض الدول. ففي عام 1798 تلقى من ملك السويد والدانمارك هدايا قيمة سلمها له سفيرا السويد والدانمارك [26]. كما عقد

معاهدة مع إسبانيا في نفس العام تشتمل على ثمان وثلاثين بندا، أقر بموجبها ما كان بين الدولتين من اتفاق سابق ووافق على إضافة بنود أخرى. وهي اتفاقية سياسية مُنح الرهبان بموجبها حق البقاء في المغرب، مع تعهدهم بتقديم المساعدة الطبية فيما إذا نشبت الحرب بين الدولتين. وفي عام 1801 عقد معاهدة مع إنجلترا، تتكون من أربعين بندا، اعترف فيها بالمعاهدات المبرمة سابقا بين إنجلترا والمغرب [27].

وبالنسبة للعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أقر السلطان سليمان، التصديق على معاهدة عام 1788، المبرمة مع المغرب في عهد السلطان محمد بن عبد الله. وعلى الرغم من رفض السلطان في البداية طلب الحكومة الأمريكية تجديد المعاهدة، إلا إذا قدمت للمغرب الإتاوة السنوية، إلا أنه عدل عن موقفه، عندما أدرك أن مطالبه مرفوضة بشدة. فوافق على مقابلة القنصل الأمريكي في جبل طارق، جيمس سيمبسون (J. Simpson)، وصادق عليها في جويلية 1795[28].ويعود سبب تراجع السلطان عن رفضه إلى احتياجه للأسلحة؛ وذلك ليتمكن بواسطة الأموال التي قدمها له سيمبسون، من قبل الحكومة الأمريكية، وتقدر بخمسة وعشرين ألف دولار، من مواجهة حركات التمرد التي اشتعلت ضده في بعض مناطق المغرب [29].ولكن أدت بعض الأحداث إلى توتر العلاقات بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية خلال عامي . (1801 - 1802). وكان السبب في ذلك هو تأزم العلاقات الأمريكية مع ولاية طرابلس، بسبب نشاط الأخيرة في مهاجمة السفن الأمريكية والاستيلاء عليها. وقد وصلت الأمور إلى حد إعلان باشا طرابلس الحرب ضد أمريكا، التي أرسلت بدورها أسطولها لحماية سفنها التجارية، في البحر المتوسط وقصف الولاية إذا لزم الأمر [30].

وكان السبب في غضب المولى سليمان من حكومة الولايات المتحدة، رفض قائد الأسطول الأمريكي الإفراج عن سفينة طرابلسية، كانت مشحونة بالقمح المغربي المصدر إلى ولاية طرابلس. حيث كان المغرب يزود هذه الولاية بالمواد الغذائية، الأمر الذي أدى إلى طلب السلطان سليمان، من القنصل الأمريكي مغادرة طنجة إلى جبل طارق. ثم سويت المشكلة عندما قرر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، توماس جفرسون (T. Jefferson)، أن يبعث هدية إلى السلطان. وكانت الهدية عبارة عن بارجة مزودة بمائة مدفع، سبق أن أعرب السلطان رغبته في الحصول عليها. وقد أدى هذا الأمر إلى ارتياح المولى سليمان، الذي وعد بعدم التدخل في النزاع بين طرابلس والولايات المتحدة الأمريكية؛ وأن يطلق سراح سفينة أمريكية كانت محتجزة في السويرة [31].

ويظهر مما سبق أن السلطان سليمان لم تكن سياسة الاحتراز خيار منه، بل كانت مفروضة عليه من واقع سياسي عام. أما فيما يخص نظام الامتيازات ، فقد سجلت الامتيازات المخولة للأجانب تراجعا ملموسا خلال هذه المرحلة بالذات؛ لما عرفته السواحل من ركود جراء ما كان يعيشه الحوض المتوسطي بصفة عامة، من تحول في موازين القوى، خصوصا بين بريطانيا المنتصرة لتوها في معركة طرف الأغر (Trafalgar) عام 1805، عندما تمكن أسطولها من تحطيم أسطولي فرنسا وإسبانيا [32].

غير أن هذه الامتيازات ستتخذ اتجاها آخر، يتبع في تطوراته التحول الحاصل على هذا الحوض، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، الذي عرف مجموعة من الأحداث السياسية [33]، التي حسمت في توازنات القوى المتصارعة به. ومن ثمّ كان المغرب مجبرا على معاودة الانفتاح على العالم الخارجي؛ نظرا لموقعه على الضفة الجنوبية من هذا الحوض، وعلى نقطة تعد تكميلية للمشروع الاستعماري الأوروبي .

تطور الامتيازات الأوربية بالمغرب خلال القرن 19.

لقد عرف عهد السلطان عبد الرحمن بن هشام (1822 – 1859)، تجديد المعاهدات الدولية التي عقدها أسلافه. حيث صادق على معاهدة مع البرتغال عام 1822؛ ومع إنجلترا عام 1823؛ ومع إسبانيا عام 1824؛ ومع نابولي عام 1834؛ كما جدد معاهدة1786 مع الولايات المتحدة في 1836 [34].وكان السلطان عبد الرحمن بن هشام، قد أقر عام 1823 اتفاقية جده السلطان محمد بن عبد الله مع فرنسا. مؤكدا فيها بموجب البند السادس تسهيل أمور الرعايا الفرنسيين في جميع الموانئ المغربية [35]. فاستعاد التبادل التجاري نشاطه على عهد هذا السلطان؛ نتيجة للتغير في السياسة المغربية تجاه أوروبا التي نهجت منهاجا جديدا خلاف سياسة سلفه المولى سليمان .

ومنذ العقد الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي، أدخل منطق الأحداث المغرب في نشاط تجاري كان يتميز بالدرجة الأولى بالتسابق الأوروبي. كما كان يغلب عليه الطابع الحربي، خاصة بعد احتلال فرنسا للجزائر عام 1830م .فقد جعل احتلال فرنسا للجزائر، المغرب يشعر بخطورة الأمر و بحضور قوة استعمارية على حدوده الشرقية، كما أدرك أن هذا الخطر غدا يداهم استقراره ووحدته الترابية. وهو الأمر الذي تأكد بمساندة المغرب للجزائر، ونصرتها ضد فرنسا، وخصوصا في مدها للمقاوم الأمير عبد القادر الجزائري، بالمساعدات المادية والمعنوية [36].وقد افرز هذا الموقف على المغرب

مجموعة من التداعيات، عانى من جرائها على جميع المستويات السياسية والعسكرية. إذ بعد تصاعد تهديدات فرنسا للمغرب؛ لإجباره على التراجع عن مواقفه، وإشعال بعض حركات التمرد ضده من بعض قبائله، وصلت إلى هجوم فرنسا على المغرب ووقوع معركة إيسلي في 1844. وتعد هذه المعركة فاصلة في تاريخ المغرب المعاصر، وفي التاريخ العسكري للبلاد، لكونها سجلت نهاية لحرب "الكر والفر". كما أنها وضعت نهاية لماضي المغرب العسكري، الذي سجل قرنين ونصف تقريبا من الانتصارات على أوروبا؛ لتكشف عن مواطن ضعفه، وهشاشة بنياته أمام صفوف فرنسية نظامية مسلحة بأحدث الأسلحة [37].فقد أثبتت معركة إيسلي التفاوت الحضاري الذي صار عليه الغرب، مقابل ضعف وتأخر العالم الإسلامي. ونتيجة لذلك عرف المغرب، صحوة نابعة من إدراكه لضرورة الأخذ بمسببات التفاوت، وامتلاك التقنيات الحديثة، والنهوض بمؤسساته وخاصة مؤسسة الجيش، التي كانت أول قطاع امتحن أمام الغرب واكتشف ضعفه [38].

وإذا كانت هذه الأوضاع قد خلفت تطورات على المستوى السياسي والتجاري، إلا أنها تحكمت في تحديد طبيعة العلاقات مع المغرب والدول الأوربية الأخرى. خاصة تلك الدول التي كانت تسعى إلى المحافظة على استقرار المغرب، بغية المحافظة على مصالحها التجارية في هذا البلد، وكانت بريطانيا على رأس هذه الدول. فقد عملت على عدم تطور الأحداث بين فرنسا والمغرب، إلى درجة المواجهة العسكرية. حتى لا تتضرر مصالحها التجارية في المغرب، ولا تتعرض خطوط مواصلاتها التجارية بين مضيق جبل طارق، ومستعمراتها في الشرق، لأي خطر من قبل فرنسا أو إسبانيا [39].وجاء هذا الأمر واضحا في محتوى رسالتين متبادلين بين وزير الخارجية البريطانية، فيسكونت بالمرستون ((Viscount Palmerston، والسفير البريطاني في باريس، إيرل جرانفيل (Earl Granville).حيث يفيد مضمونهما، بمدى خشية البريطانيين من شن حرب برية أو بحرية من قبل فرنسا على المغرب، الأمر الذي سيتسبب بتهديد المصالح البريطانية[40].وتميزت هذه المرحلة بتوقيع اتفاقية الحدود، في مدينة مَغْنِيّة(Marnia) ، في 18 مارس 1845، بين المغرب وفرنسا، لتصفية المشاكل المتعلقة بها [41].

وقد حققت الحكومة الفرنسية نجاحا كبيرا بتقسيم أراضي إسلامية، من خلال توقيع هذه الاتفاقية. وهو ما يعتبره رئيس الوفد الفرنسي في مفاوضات الحدود بمَغْنِيّة، في رسالة كتبها إلى وزير الخارجية الفرنسية، كيزو(Guizot) ، بتاريخ 22 ماي 1845، بأنها من أهم النتائج العاجلة التي حصلت عليها بلاده [42].والواقع أن ما سهل على الفرنسيين

النجاح في هذا الأمر، هو وقوع بعض مسؤولي المخزن المغربي، في مكائد السياسة الفرنسية، المعتمدة على رشوة كبار الموظفين [43].

وقد استغلت فرنسا غموض بعض بنود الاتفاقية، للتغلغل أكثر داخل الأراضي المغربية، خاصة وأن الصحراء الكبرى أُعتبرت أرضا مشاعا ليست تابعة لأحد. فبدأت فرنسا تخطط لمد خط سكة حديد يربط بين الجزائر وتومبكتو، الواقعة جنوبا في أعالي النيجر (جمهورية مالي حاليا) عبر الواحات الجنوبية الواقعة في الصحراء الكبرى[44].

وبناء على هذه التحولات، دخلت العلاقات الفرنسية – المغربية ومثيلتها الإسبانية طورا جديدا، تميز بتصاعد الضغوط والمضايقات في مجالات عديدة ضد المغرب [45]. وكان هذا الأخير يضطر إلى منح امتيازات، يأمل بأن تحافظ على توازن القوى، بالقدر الذي يمكنه من المحافظة على استقلاله؛ لتجنب أي صراع مباشر، قد يؤدي إلى اشتباكات عسكرية، لن تكون لها جدوى سوى الكشف وتأكيد مواطن ضعفه عسكريا . وسارعت إسبانيا، مستغلة الوضع لصالحها، فقامت باحتلال جزر ملوية الثلاثة، الواقعة على الساحل المغربي المطل على البحر المتوسط بالقرب من الحدود الجزائرية عام 1848. وقد اتخذت إسبانيا هذا الموقف، خوفا من أن تسبقها فرنسا وتحتلها. واحتج المخزن المغربي على خرق الحكومة الإسبانية لمعاهدة الصلح والمهادنة وحسن الجوار، التي كانت سائرة المفعول بين الدولتين [46].

وطلب السلطان عبد الرحمن بن هشام، تدخل ملكة بريطانيا للضغط على إسبانيا، للانسحاب من هذه الجزر. ولكن الحكومة البريطانية لم تتجاوب مع هذا الطلب؛ لكونها تفضل ذلك على أن يكون احتلال هذه الجزر فرنسيا[47].وضمن هذا السياق، قُصفت مدينة سلا من قبل فرنسا عام 1851.مبررة الأمر باستيلاء سكان سلا على سفينتين فرنسيتين، تحمل شحنات من القمح. وحصلت فرنسا على امتياز من السلطان عبد الرحمن بن هشام، اعتبرته نصرا لقوتها العسكرية، وهو حق ممثلها في مراسلة البلاط المغربي، دون المرور عن طريق النائب السلطاني بطنجة [48]. وتأكد بذلك ضعف المغرب عسكريا، الأمر الذي فتح مجالا للتنافس الاستعماري أكثر.

ISSN : 2353-0472
EISSN : 2600-6405

الخاتمة:

يتبين من خلال ما سبق أن نظام الامتيازات الأجنبية، قد ظهر في الدولة العثمانية ليشمل بعد ذلك دولا أخرى مثل المغرب. غير أن هذا النظام إذا كان قد ابتدأ خافت التأثير، حيث بدت تجلياته تجاريا محضا، إلا أنه تطور في مرحلة السلطان محمد بن عبد الله، ليحتل موقعا داخل المنظومة التجارية والدبلوماسية، ليتطور في ثلاثينات القرن التاسع عشر ، إلى مخطط استعماري محكم التصور. إذ خلال هذه المرحلة لم تعد الامتيازات التجارية تخول للدول الأوربية بمحض إرادة السلاطين، بل كانت تنتزع نتيجة مجموعة من الضغوط والمساومات، واستعراض القوة العسكرية التي وصلت أحيانا إلى حد الاشتباك المباشر .

فقد كان سلاطين المغرب كما يقول مؤرخ المملكة المغربية، عبد الوهاب بن منصور: "يمنحون هذه الامتيازات دون إدراك أو عن إدراك لأبعاد بعض المطالب، التي تبدو وكأنها لا تحمل في طياتها شرا، ولا يكمن في ثناياها سوء يهدد كيان الدولة والمجتمع. فقد كانت الامتيازات تمنح للدول الأجنبية مجاملة وتكرما أو غفلة وجهلا أو استخفافا بأمور بدت في إبانها غير ذات أهمية، وكان الحزم واليقظة يفرضان عدم الاستخفاف بما فيها من خطر وضرر" [(49)].

الهوامش:

(1)- محمد بن مصطفى المشرفي، **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها الغير المتناهية**، دراسة وتحقيق: بوهليلة إدريس ،رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، جامعة محمد الخامس بالرباط، 1992 – 1993، ص 472 – 479.

(2)- المرجع نفسه، ص455 – 458.

(3) -**المخزن المغربي** (الحكومة المغربية إلى منتصف القرن العشرين الميلادي): استخدم هذا المصطلح منذ القرن الثاني الهجري أيام إبراهيم بن الأغلب (مؤسس دولة الأغالبة) في تونس عندما اتخذ مخزنا لأموال الزكاة والأعشار. فكان الاصطلاح في أول الأمر دالا على التنظيم المالي، ثم تطور في المغرب ليدل على الدولة نفسها، باعتبار أن خزن الأموال والمؤن للإنفاق على الشؤون العامة كان من أهم أعمال الدولة، وكان استعماله معروفا سواء في المغرب أو الأندلس منذ أيام المرابطين. وفي القرن التاسع عشر الميلادي كانت الوثائق تورد لفظ المخزن مرادفا لاسم السلطان أو أحد ممثليه. عمر أفا، **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر** (أغادير: منشورات كلية الآداب بجامعة القاضي عياض، 1988)، ص 17 – 18.

(4) - عبد الرحمن بن زيدان، **العلائق السياسية للدولة العلوية**، تقديم وتحقيق: عبد اللطيف الشاذلي الرباط: المطبعة الملكية، 1420هـ - 1999، ص49.

(5) - أبو العباس الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج7 ،الدار البيضاء: دار الكتاب، 1418هـ - 1997، ص 63، 73، 77.

(6) - ب.ج. روجرز، **العلاقات الإنجليزية - المغربية**، ترجمة: يونان لبيب ، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1981، ص 129 – 130.

(7) - ابن زيدان، **العلائق السياسية**، مصدر سابق، ص 58.

(8) - عبدالعزيز التمسماني خلوق، **العلاقات التجارية بين المغرب وأوروبا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر**، دارالنيابة، ع22 ،1989، ص 29.

(9)- المرجع نفسه.

(10) - أمينة المغاري، **ميناء السويرة** (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس، الرباط 2006). أثبتت الأستاذة أمينة المغاري في بحثها أن اسم مدينة "الصويرة" يكتب بالسين وليس بالصاد، لكونه مقتبس من كلمة سور جمع أسوار التي تحيط بالمدينة.

(11) - بهيجة سيمو، **الدولة العلوية وتوطيد دعائم الحكم**، مقال نشر ضمن مساهمات أخرى في: مؤلف عن متحف محمد الخامس ، الرباط: منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، 2006.

(12) - عبد الوهاب بن منصور، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880**،الرباط، المطبعة الملكية، 1985، ص 13.

(13) - عبد الرحمن ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، ج3 الدار البيضاء: مطابع إديال، 1990م، ص277 – 283.

(14) - بهيجة سيمو، **إيطاليا والحماية القنصلية بالمغرب**، بحوث، العدد الأول، جامعة الحسن الثاني بالمحمدية 1999، ص 77 – 78.

(15) - ابن زيدان، **إتحاف** ، مصدر سابق، ج3، ص 265 – 276.

(16)- المصدر نفسه، ص283 – 290.

(17)- المصدر نفسه، ص 290 - 297.

(18) - بعد وفاة المولى إسماعيل عام 1727 تنازع أبناؤه السبعة، ومن ضمنهم المولى المستضئ، على العرش. وتصاعدت الأزمة التي استمرت حوالي ثلاثين عاما، تدهورت خلالها الأوضاع الداخلية في المغرب التي أصبحت بدون حكومة موحدة وبدون سلطان مستقر بالعاصمة، حيث كانت أيام ملك الأخوة متداخلة في بعضها البعض. ولم تستقر الأوضاع حتى بعد أن تمكن المولى عبد الله بن إسماعيل عام 1744 من الاستفراد بالحكم بعد مبايعة قادة الجيش وأعيان الدولة وعلمائها له بفاس ومكناس، فقد استمر أخاه المولى المستضئ الذي استقر بأصيلا بالثورة ضده. لمعلومات وافية عن الموضوع انظر: الناصري، **الاستقصا**، مصدر سابق، ج7، ص ص 89 – 93 ، 114 – 169.

(19)-المصدر نفسه، ص 166.

(20) - ابن زيدان، **إتحاف** ، مصدر سابق، ج3، ص 141.

(21)- المصدر نفسه.

(22)- إبراهيم حركات، **المغرب عبر التاريخ**، ج3 الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1994، ص 114.

(23) - راي إيروين، **العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة**، ترجمة: إسماعيل العربي ،الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978، ص 50 – 58.

(24) - محمد أحمد بن عبود، **مركز الأجانب في مراكش**، تطوان: مطبعة الشويخ، 1980، ص 43.

(25) - J. Abun-Nasr, A History of the Maghrib (London: Cambridge University Press, 1987), pp 297--298.

(26) - محمد الضعيف الرباطي، **تاريخ الضعيف** (تاريخ الدولة السعيدة)، تحقيق وتعليق وتقديم: أحمد العماري الرباط: دار المأثورات، 1986، ص307 – 308.

(27) - ابن زيدان، **العلائق السياسية**، مصدر سابق، ص 83 – 85.

(28) - T. Al-Harithy," Moroccan Policy towards the United States" (A Thesis for the degree of Doctor of Philosophy, University of Exeter, United Kingdom, June 1987),p 24.

(29) -Al-Harithy, ibid,

(30) - Ibid., p p 25 – 26.

(31) - إيروين، مرجع سابق ، ص 164 – 165 ، 188.

(32) - هـ أ. فشر، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث**، تعريب: أحمد هاشم، القاهرة: دار المعارف، الطبعة التاسعة، ص 78.

(33) - أحداث ما بعد هزيمة نابليون بونابرت. انظر: أ. ج. جرانت وهارولد تمبرلي، **أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج1، ترجمة: بهاء فهمي ، القاهرة: مؤسسة سجل العرب ، 1985، ص 221 – 271.

(34) - ابن زيدان، **العلائق السياسية**، مصدر سابق، ص 96.

(35) - ابن زيدان، **إتحاف** ، مصدر سابق، ج5، ص 156 – 159.

(36) - بهيجة سيمو، **الإصلاحات العسكرية بالمغرب 1844 – 1912**، الرباط: المطبعة الملكية، 2000، ص 71 – 80.

(37) - سيمو، المرجع نفسه، ص 80 – 89.

(38) - المرجع نفسه.

(39) -Abun-Nasr, op. cit.,p 298.

(40) -Palmerston to Granville, Dec. 13, 1839, FO 413 / 1.

(41) - ابن زيدان، **إتحاف** ، مصدر سابق، ج5، ص 166 – 169.

مَغْنِيّة: مدينة تقع بالقرب من الحدود الجزائرية على بعد بضعة كيلو مترات من مدينة وجدة.

(42) -**معلمة المغرب**، م2، "إيسلي"، أحمد العماري، ص 441.

(43) -**الوثائق**، ج2، 159 / ص 33 – 34.

(44) - صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1993، ص 207.

(45) - حركات، ج3، مرجع سابق، ص 222.

(46) -خالد الصغير، **المغرب في الأرشيف البريطاني الدار البيضاء**: ولادة، 1992، ص ص 9 / 17.

(47) - روجرز، مرجع سابق، ص 208.

(48) - حركات، مرجع سابق، ج3، ص 223.

ISSN : 2353-0472
EISSN : 2600-6405

(49) - بن منصور، مرجع سابق، ص 8